الاصلاح بعقل الاستبداد: هاجس الانقلاب على الديمقراطية

وسام فؤاد*

■ من خلال استقراء ملامح المشاهد السياسية في دول العالم العربي، سواء تلك التي مرت بتجربة انتخابية قريبة كمصر، أو التي تنتوي خوض التجربة قريبا، نلحظ أن العلاقة بين القوى السياسية تشهد ردة في اتجاه الاستقطابات الثمانينية والتسعينية التي قامت على المواجهة بين التيارين العلماني والاسلامي، وكان شعار المرحلة: نخشى أن ينقلب الاسلاميون على الديمقراطية.

الى متى ستظل النخبة المثقفة في عالمنا العربي والاسلامي تعاود المربع «صفر» في أحاديث السياسة وبناء التوافق حول الديمقراطية مضحية في هذا الاطار بمصالح أوطان لن تقتصر ايجابيات بنائها على قطر بعينه، بل على عموم الأمة العربية وعمقها الاسلامي.

لقد تابعت خلال الفترة الماضية ذلك السجال الذي أعقب الانتخابات النيابية المصرية، وبخاصة الهواجس التي أعقبت تزايد الحضور النيابي للتيار الاسلامي، تلك الهواجس التي أعادت مثقفي مصر لأجواء مناخ الاستقطاب الثمانيني الذي شهد حالة تكفير علماني واسلامي، حرص فيها كل فريق من فصائل العمل الوطني على تكفير خصمه استنادا لمعيار متميز، وكانت الديمقراطية ذلك المعيار الذي اتخذه المعسكر العلماني ليقيس عليه كفر التيار الاسلامي، وكانت الحاكمية وتقبلها بمثابة معيار التيار الاسلامي لفرز أنماط التحالف والعداء المحتملين.

من الاقصاء الى التوافق

اليوم، وبرغم أن كتلة لا بأس بها من الحالة الوطنية ببلد كمصر ـ بما فيهم شريحة واسعة من الاسلاميين، علاوة على شرائح من الليبراليين والحقوقيين واليساريين والقوميين ـ يقدمون طرحا مدنيا لبناء التوافق على الديمقراطية والمصلحة الوطنية الحقيقية في هذا البلد أملا في تعزيز الحالة الديمقراطية التي تكفل عدم تهميش آراء الجماهير العريضة قبل تجاهل مصالحها لصالح اعتبار مصالح نخبة حاكمة ضيقة وتقدير تطلعات هذه النخبة للسلطة والمال، وبرغم هذا فلا تزال ثمة شريحة تصر على منع الأمة أو طليعة هذه الأمة من بناء التوافق حول تكريس الديمقراطية، مع تورعنا عن سرد دوافع قد تفسر هذا المسلك الذي لا يصب الا في صالح نظام تآكلت شرعيته.

ويضاف الى ما سبق أن هذه القضية، أو قل هذه الحجة السياسية القاتلة، تمثل مشكلا سياسيا أمام تنمية الحالة الديمقراطية في كثير من بلدان أمتنا العربية والاسلامية، وبخاصة تلك البلدان التي فقدت القوة الفعالة لكثير من القوة السياسية، وأصبح الاسلاميون فيها بمثابة الأمل لخلق حالة حراك جماهيري قادر على تعبئة الشعوب في هذه الأقطار من جهة، والوقوف بها في مواجهة بطش النظم الحاكمة الفاسدة في هذه البلدان.

وقد يبدو للقارئ منذ الوهلة الأولى أن هذا التخوف العلماني مشروع. الا أنه ليس كذلك، على الأقل من وجهة نظري؛ فخريطة القوى السياسية المركزية تقاسمها قسمان: الأحزاب الحكومية المتسلحة بامكانيات الدولة ومواردها، والتيار الاسلامي بامكانياته الذاتية وبأنماط تحالفاته الشعبية البسيطة، وبين هذا وذاك ضعف أو انتفى وجود القوى العلمانية.

وعندما تقرأ القوى العلمانية الرافضة للوجود السياسي الاسلامي في الحياة السياسية بالعالمين العربي والاسلامي خريطة واقعها السياسي، وتراقب وضع القوتين السياسيتين المركزيتين في غالبية الدول العربية والاسلامية تقريبا، ستجد أن الحالة الاسلامية عكست مجموعة من السمات الايجابية دفعت قطاعات من الجماهير للالتفاف حولها في انتخابات بعد أخرى، كما دفعت شريحة عريضة من النخبة العلمانية المثقفة للعمل معها على بناء هذا المشروع التوافقي، وكان من بين هذه السمات سمات ايجابية للتيار الاسلامي مثل: عمليات تطوير وانضاج الخطاب السياسي والثقافي في اتجاه أكثر مدنية وأكثر نضالية وأكثر تقديرا لمصالح الناس وابتعادا عن ايثار المصالح الذاتية، في حين لم تتوافر الكثير من هذه السمات للقوى المنافسة.

أنا لا أريد أن يبدو كلامي نفيا للتجديد داخل الحالة العلمانية بأطيافها المتنوعة والمتعددة، ولكن ما من شك في أن كثيرا من دول عالمنا العربي والاسلامي لا نكاد نجد فيها قوى علمانية بالمعنى السياسي خارج حدود الأحزاب الحاكمة التي تتسلح بموارد الدولة.

ودوافع القوى العلمانية الوطنية للتوافق مع التيار الاسلامي تتمثل في حاجة القوى العلمانية لأن تتحرك بهذه القوة المركزية باتجاه بناء توافق عام يعلي مصلحة الوطن، وأن تبذل قصارى جهدها في انضاج النموذج الاسلامي ما دامت تراه يحتاج لمزيد نضج، وأن تنمي نفسها وقوتها في اطاره وبالتعاطي معه وفي حمايته، وأن تشترك معه في صياغة وعي عام ذي طبيعة جماهيرية يرعى هذا الوفاق ويصونه.

أما القوى التي تصر على منع بناء هذا التوافق، وتضيف لذلك انتقادها الذي لم يتغير منذ الثمانينيات للحالة الاسلامية، هذه القوى تصر أولا على الزج بنفسها في قائمة من يحتاجون مراجعة أنفسهم ومواقفهم السياسية والثقافية وفق مبادئهم الأساسية أولا قبل مراجعة هذه المبادئ نفسها، كما تصر ثانيا على تكريس الوضع الراهن الذي تعاني منه أوطاننا العربية والاسلامية.

غير أن الأخطر فيما يترتب على سلوك القوى التي تصر على منع بناء التوافق أن هذه القوى تستعدي الدولة بامكانياتها على التيار الاسلامي لتتم تصفيته؛ لتدور الحالة العلمانية الكلية في حلقة مفرغة.. فلا التيار الاسلامي يثق في الحالة العلمانية، ولا يسمح بالتحاور معها وتقوية حضورها، ولا هو نفسه يتنامى بصورة مضطردة لتضع حدودا لتغول الدولة وعدوانها على المجتمع وطلائعه السياسية، ولا خاسر الا أوطاننا.

هل ينقلب الاسلاميون على الديمقراطية؟

لا شك في أن بعضا من الاستفسارات والارتيابات التي يطرحها بعض العلمانيين الوطنيين مشروعة، ومن بينها: السؤال الذي طرحه خبير التنمية السياسية المصري أ. ضياء رشوان حول كيفية الانضمام لجماعة الاخوان بمصر، وكان سؤاله يرمي لتوضيح أن التنظيم الاخواني لا يزال مبنيا على أساس غير مدني: يقصد اعتبار السرية وخلفياته، وهو رأي معتبر جدا.

وثمة غيره من الآراء والاستفسارات والارتيابات المعتبرة التي تؤدي اثارتها لاستمرار اقصاء الاسلاميين عن الحياة العامة في عدد من دول عالمنا العربي والاسلامي – وهم القوة الأكبر في هذه الدول، وليس هذا وحسب، بل ستؤدي أيضا لضمور محاولات ترشيد رؤاهم وأدائهم المدني والسياسي.

غير أن ما نراه من أولويات العمل الوطني الآن هو ضرورة أن نوصد باب التكفير العلماني المطروح بقوة في هذه الآونة لنفتح الباب على مصراعيه أمام القوة الايجابية للاسلاميين، التي قد يكون الفوز الأساسي لدول عالمنا العربي والاسلامي من ورائها هو فتح الباب على مصراعيه أمامها، لدفع الجماهير العربية والاسلامية للتنحي عن قرار السلبية، ومعاودة اقتحام الشأن العام بعد غياب امتد منذ فجر الاستقلال تقريبا.

ولكن هل ينقلب الاسلاميون فعلا على الديمقراطية عندما ترجحهم الارادة الشعبية؟ وهل هذا النموذج الانقلابي – ان حدث – قابل للتكرار في أكثر من دولة من الدول العربية والاسلامية؟ الحقيقة أن الاجابة في علم الله، غير أني أتفق مع شريحة المثقفين الذين ذهبوا الى أن التعرض لهذه القضية شق عما في الصدور، واستمرار لمسلسل التكفير، ولكنه تكفير علماني هذه المرة.

لكن هذا لا يعني اهمال القضية، كما أن تركيز القوى العلمانية الكلاسيكية على احتمال انقلاب الاسلاميين لا يعني تغييب امكان انقلاب أية قوة سياسية أخرى على الديمقراطية. ولا شك في أن المثقفين العرب والمسلمين متفقون على أن المنظومات العلمانية أفرزت خبرات سياسية شمولية عصيبة كثيرة بقدر ما أن المنظومات الدينية أنتجت خبرات شمولية عصيبة عديدة أيضا.

وفي المقابل، يمكننا التأكيد على قاعدة أنه لا توجد منظومة فكرية لا تستبعد خصومها، بما في ذلك المنظومات الديمقراطية، الا أن الطرح الديمقراطي هو الطرح الوحيد الذي يبرر استبعاد الخصوم وفق شيوع معايير اقصائية غير مقبولة في فكرهم. ولكن، هل تقترف الديمقراطية نفس الاثم الذي تعيب به الأطروحات غير الديمقراطية؟

التوافق حالة ثقافية

المراقب لمشروع التوافق الذي تحاول بعض القوى الاسلامية أو العلمانية قيادته في عالمنا العربي والاسلامي يجد أن ثمة اتجاها عاما فيه لرفض أي مبرر يسوقه أي أحد لتعميق «ثقافة الاقصاء» أو «ثقافة الشق عن الصدور». والفكر السياسي الرصين يسعى لتقديم مناعة أو حصانة مجتمعية ضد كل ما يهدد الملكية العامة، سواء أكانت هذه الملكية قيما مادية أو معنوية، وسواء أكان التهديد يتمثل في تكريس هذه القيم العامة أو تغييرها عبر سبل الفساد أو الاستبداد أو الاقصاء. فكيف تكون الوقاية؟ وما الأطروحة التي ينبغي الاصرار عليها في هذا الصدد؟

الواقع أن أية مدرسة تعمل على تقديم الوعي الوطني على الوعي الفصائلي بحاجة لتكريس درجة عالية من التوافق العام حول مصلحة أوطاننا وبلداننا التي أدى الوعي الفصائلي/التنافسي/الاقصائي الى نهبها واهدار اعمارها وتفويت مصالحها ومصالح أهلها.

وهذا التوافق حالة ثقافية عامة كتلك التي في خطواتها الأولى بسبيل الاستقرار في الوعي السياسي العربي والاسلامي، هذه الحالة الثقافية تمثل اتفاقا على ما لا يمكن مخالفته من قواعد وآداب وأخلاقيات وطنية في ممارسة العمل العام.

الا أن الأهم من ذلك كله أن تسعى القوى الوطنية لأن يتسلل هذا الحس التوافقي بمنظومته الأخلاقية لقلب وعقل رجل الشارع، وأن يستقر في وجدانه وارادته في صورة عرف مستقر قادر على توفير اطار معنوي يردع من يحاول انتهاكه. فأي مشروع للاصلاح لن يكتب له النجاح حتى يتوفر له أمران؛ أولهما: كتلة اجتماعية وسياسية شعبية تؤمن به، وثانيهما: استعداد هذه الكتلة لدفع ثمن الاصلاح والتغيير.

والمشكلة في تفاصيل هذا التوافق أنه لا بد من أن يتضمن قيما مهمة يحتاج الخاصة والعامة لاستيعابها، لعل أهمها ضرورة أن يميز الناس بين الحكومة والدولة، وأن يتيقنوا من أن الشرطة والجيش والتليفزيون العام هي أدوات للدولة وليست لحزب مسيطر على الحكومة، وعلى النخبة المثقفة في الفترة القادمة أن تستكمل رصد وكتابة وغرس هذه القيم، وأن تصوغ وصفا وميثاقا للعمل السياسي النزيه.

فلا بد من أن يتعلم الناس ثقافة رفض التسلط، وأن تتكرس بداخلهم ثقافة مقاومة الاستبداد، وقد رأينا مواقع عربية وغير عربية توضح تعدد آليات رفض الاستبداد بدون عنف. ولهذا كان من المهم رصد ظاهرة تكرار تظاهرات الحركات المدنية العربية والاسلامية التي لا يكمن منتجها النهائي في تجميع أصحاب المواقف والرؤى الاصلاحية في تظاهرات تحاول التواجد في الشارع وبين الناس وليس فقط في الصالونات وما شابهها، بل ان منتجها النهائي يتمثل في تحقيق اعتياد الشعوب العربية والاسلامية على ممارسة الحقوق المدنية المعترف بها عالميا، وعلى رأسها حق التظاهر ورفض الاستبداد ومحاولة تقويم اعوجاج الممارسات السلطوية التي تضرب بارادة الأمة ومصلحتها ووجدانها عرض الحائط.. ان بقي حائط.

الوقاية خير من الاستبداد

أنا أرى أن التساؤل حول امكانية انقلاب أية قوة سياسية على الديمقراطية ليس سبيلا لطرح علاج، بل لمنح الفرصة لاستشراء الداء. والحقيقة أن الحديث عن علاج بدون الحديث عن استعداد لدفع الثمن هو حديث عبث. وأرى أن هذا المقام ليس مقام الحديث عن علاج، بل هو حديث عن وقاية، هو حديث عن مستقبل قادم برغم أنف الحاضر الجاثم على صدور الشعوب العربية والاسلامية التي يرى المتفائلون أنها حبلى ببشائر الارتحال.

المقام من وجهة نظري أن أوطاننا في الفترة القادمة تحتاج وقاية. والوقاية ليست في الاستسلام للسؤال الذي تم طرحه بصيغة الاقصاء: هل ينقلبون على الديمقراطية، بل في وضع القضية في وضعها الصحيح، الوضع الذي يمكن تحويله لرصيد ثقافة اجتماعية عامة تتولى التعبير عن رفضها للفساد، وتتجاوز التعبير الى محاسبة وتقويم السلطة.

وليتذكر كل وطني محب لبلاده أن دوره الاصلاحي ليس فقط في أن يقول لا، بل في أن يحافظ على الحياة وينشطها في أجساد تحاول الممارسات الاستبدادية أن تميتها وتسلبها الحياة. بهذا فقط لن تجرؤ أية قوة على التنكر للديمقراطية. والله أعلم

* كاتب من مصر
wessamfauad@hotmail.com
wessamfauad@maktoob.com

الجملوكيات العربية تخلف نفسها: اليمن نموذجا

عادل الحامدي*

■ ما أن أخمدت سيوف معارك الخبز الضارية وتماثلت للشفاء حتى هرعت الى مقهى آل دونالد البلوري لأستريح من عناء التفكير وكدر الأخبار وهي في غالبها سيئة هذه السنوات على الرغم من التفاؤل الحذر الذي رافق صناديق الاقتراع في بلاد السواعد السمراء الشنقيطيين بعد الاستفتاء على تعديل الدستور ودخول العهد الديمقراطي الجديد.. أرجو أن لا يفهم القارئ الذي أحترم ذوقه كثيرا أنني أقصد تكدير صفوه بأجواء ما تثيره هذه المعارك من غبار، فالصحافي المقتدر يعرف تماما كيف تنقل المعلومة والخبر والتحليل والكلمة بأكبر قدر من الأمانة والصدق حسب المسموح به قانونا والمعمول به مصلحة دون نكران للذات وما لها من أطماع ومصالح... ومعذرة أخرى للقارئ باطلاق لترجمتي لـ Mac بآل، لا لعدم دقة المعنى ولكن مخافة أن يتبادر الى البعض أنني أكتب من نجد أو من الربع الخالي، كلا وألف كلا هذه المرة فأنا انما أكتب من الجانب الأيمن لملعب ويمبلي الشهير في البقعة البارکة على ضفة الشريان الأبهر الرابط بين قلب لندن النابض على الدوام ورئتها الشرقية الصافية الخالية من مثل ما تفرزه عوادم سيارات طهران رغم أن الجمل واحد والعلف واحد فاختلف البعر فسبحان من خلق الابل!

حلمك أيها القارئ الحصيف فاللبيب من أدرك أن من كثرت أعذاره ثقلت أوزاره، وهل ثمة وزر أثقل من الكتابة في الشأن السياسي العربي، ففي هذا المقهى الذي لم تشغلني فيه حتى عيون بلون مياه شط العرب قبل طميه بنفايات الحروب كنت أفخر على بعض الأصحاب بأن علي بن صالح! هو القائد العربي المثال فاذا به وبحزبه يكررون مسرحية المخابرات المصرية والاتحاد الاشتراكي العربي أيام جمال عبد الناصر رحمه الله، يوم دحرت القوات الاسرائيلية في هجوم عنيف القوات المصرية والأردنية والسورية، فاحتلت سيناء والجولان والضفة الغربية والقدس الشرقية، وكأي مسؤول أول عن الهزيمة أعلن عبد الناصر بجرأة القائد وشجاعة العسكري الجسور استقالته من منصب القيادة، فما كان من الجماهير المغلوبة على أمرها الا أن خرجت في مظاهرات لتطالبه بالعدول عن الاستقالة فنزل عند رغبة الشارع وعاد لتولي المنصب الذي لم يتنازل عنه الا تحت ضربات قاهر اللذات، غير عابئ بقيم الجمهورية وما تمليه يومها حركة الضباط الأحرار من أقصى درجات الطهورية والانضباط.. تم اذا تأجيل الديمقراطية منذ ستينات القرن الماضي على مستوى جملكياتنا العربية الى أجل غير مسمى حتى بلغنا مرحلة التوريث العرقي المباشر فغدا السيناريو المصري الناصري أقل سيناريوهات التداول السلمي على السلطة بشاعة، فبيعة القائد الملهم على قارعة الطريق من طرف الجماهير المؤطرة خير من تكريس حكم الفرد في ردهات البرلمان، وأسوأ من ذلك كله تزوير ارادة المواطن عبر صناديق الاقتراع المضمون النتائج وان كانت كل الطرق تؤدي الى كرسي الحكم!

اذا كان لفظ الجملكية دخيل على لغة الضادين (ظ ض) فان ثمة نخب حاكمة ومجموعات سياسية صغيرة مدعومة بكل أدوات الدولة ما تزال تصر على تأبيد ليلنا العربي ورفض التغيير لصالح الجميع.

عندما أعلن الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء قبل سنة تجاوبه السريع مع مطالب الاصلاح الديمقراطي في المنطقة بأن قرر عدم ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة اليمنية في أيلول (سبتمبر) المقبل مؤكدا بذلك تجاوبه مع متطلبات المرحلة التي قطعت مع مفهوم الرعية لصالح المواطنة، أقول عندما قرر الرئيس العدول عن خوض المعركة الرئاسية المقبلة ابتهج اليمنيون وبعض النخب العربية المتعطشة للتحول الى مواطنين يسألون ويسألون من أجل الاصلاح وترسيخ سنة التداول السلمي على منصب الرئاسة. وظن أولئك أن اليمن يرسخ سنة سوار الذهب السوداني الأصيل الذي تنازل عن مركزه عن طيب خاطر، لكن خبراء السياسة اليمنية لم يكترثوا كثيرا بتلك التصريحات بل ان بعضهم اعتبرها مناورة سياسية ومحاولة للفت عدسات الكاميرا الدولية صوب المشهد السياسي العربي وحراك رموزه باتجاه التغيير المطلوب. مرت أشهر على تصريحات الرئيس علي عبد الله صالح لينعقد مؤتمر حزب المؤتمر الشعبي الحاكم في اليمن ويعلن تمسكه بالرئيس كمرشح وحيد وفاء للثورة الناصرية المصرية التي أسهم جندها الثوري بطيرانه الشرقسفييتي في دك حصون النظام الامامي ومساعدة قادة ثورة 62 اليمنية على ترسيخ أقدام الثورة وقبر النظام البائد بكل تفاصيله، دون الأخذ بعين الاعتبار للفارق الزمني بين ستينات القرن الماضي ومطالع الألفية الثالثة، ثم جاءت المظاهرات المليونية لتدفع بالرئيس علي عبد الله صالح الى التراجع واعتزام الترشح للانتخابات المقبلة.

يحسب للرئيس اليمني الحالي أنه كان سباقا للوحدة عاملا من أجلها حين أسهم بفاعلية معية قيادات يمنية لم يقض عليها مثل غيره في توحيد شطري اليمن السعيد، وأنه كان من بين الرؤساء العرب القلائل الذين تعاملوا بعقلانية وروح عالية مع تيار الاسلام السياسي المشاكس حيث أشركه في الحكم وسمح له بتنظيم سياسي يراوح بين الحكم والمعارضة مجنبا بذلك البلاد مغبة صراع دموي كلف العالم العربي والاسلامي لا بل والعالم أجمع ثمنا باهظا، وهذا ليس هينا ولا متاحا، لكن عدن التي احتضنت مؤتمر الحزب الحاكم وشريكة الوحدة قبل أكثر من عشر سنوات يشتكي أهلها من وجود فوارق سياسية وشروخ اجتماعية غير خافية في الشطر اليمني التوأم ويطالبون باصلاحات عاجلة قبل فوات الأوان.

ان آخر ما يخرج من رؤوس الصديقين هو حب الملك ولكن هذا الحب عندما يتضخم ليصبح أكبر من كل القيم ومن كل البلاد ومن كل المصالح القطري منها والقومي يصبح (الحب) مدعاة لاعادة النظر الفوري وهذا يحيلنا على الحديث ولكن بالجد اللازم عن معضلة انتقال السلطة وممارستها منذ فجر الاسلام.

ان المتفحص في التاريخ الاسلامي القديم والحديث لا يعدم وجود نماذج مشرقة حكمت الدولة الاسلامية واستطاعت أن تترجم سماحة الاسلام وعدله بين الناس على اختلاف مشاربهم الدينية والعرقية، سواء تعلق الأمر بعهد الخلافة الراشدة أو ببعض ملوك العرب والمسلمين في العصور اللاحقة، الا أن ذلك لم يتحول الى نظرية متكاملة للحكم تحسم بشكل واضح مسألة التداول السلمي على السلطة وادارة شؤون البلاد. وقد أسهم في استمرار هذا الغموض فقه المسلمين لتجربة أعظم نبي رفض الجمع بين النبوة ولقب الملك وفوقه أعظم كتاب عرفته البشرية تجد فيه كل ما يحتاجه الاجتماع الانساني من أحكام الا الزام المسلمين بشكل حكومة بعينها معولا بذلك على الانسان واثقا من قدرته على استنباط الشكل المتغير وفق الزمان والمكان، فليس مهما أن يكون الحكم ملكيا أو جمهوريا أو جملوكيا، فاعتقد نفر منهم بأن الحكم مسألة محسومة بالنص المقدس لآل البيت والأئمة المعصومين من بعدهم بينما أجمع معظم الأمة على أن الشورى هي مبدأ راسخ وأصيل في رسم معالم الحكم الاسلامي. وقد عمق هذا الخلاف الذي أضر بالمسلمين كثيرا الانقسامات المذهبية والسياسية بين دولة أوتوقراطية تعمل من خلال الاستحواذ على الدين على ترسيخ أقدامها السياسية والحفاظ على أمنها واستقرارها في الحكم وبين جماعات وحركات اسلامية تعتقد أن الدولة والسياسة جزء من الاسلام وعليه فلا صلاح لهذه الأمة الا بتديين سياستها وتطعيمها بأخلاق الاسلام.

لا يزال الصراع السياسي الميداني محتدما لكن لا وجود على المستوى النظري والعملي لنظرية متكاملة في الحكم لدى الفريقين تحيل الطموح الشعاراتي القاضي بالرغبة في التداول السلمي على السلطة وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الفردية الى أطروحات عملية تؤسس لنظرية متماسكة في الحكم تأخذ بمبدأ التوافق والمراكنة وتنهي زمن المغالبة السياسية والعسكرية الذي حصد أرواح آلاف الأبرياء من الفريقين.

* كاتب واعلامي من تونس يقيم في بريطانيا

الاستفتاء على الدستور في موريتانيا: تقدم أم انتكاسة للعملية الديمقراطية؟

سيد ولد سيد احمد*

■ ان الاعتراض على نتائج صناديق الاقتراع وعدم القبول بها من طرف من لم يساعدهم الحظ هي سمة بارزة في التاريخ الموريتاني، بدءا من انتخابات برلمان دول ما وراء البحار للمستعمر الفرنسي لسنة 1952، حيث اعتبر أحمدو ولد حرمة يومها أن تزويرا كبيرا وقع ورفض الاعتراف بالهزيمة، وكانت النتيجة أن غادر الوطن بعد ذلك بسنتين.

ولم تعترف المعارضة الموريتانية بأية نتيجة من نتائج الانتخابات التي بدأت منذ التحول الديمقراطي والذي كان يعتبر فترة انتقالية بين حكم الجيش والممارسة الديمقراطية الحقيقية، وذلك رغم وصولها للبرلمان وتسييرها لعدد مهم من بلديات الوطن.

والجميع يدرك أن هذه التجربة بدأت في ظروف صعبة كانت الدولة تفتقر فيها لأبسط مقوماتها المدنية، فلم تكن هناك حالة مدنية مضبوطة ولا حتى بنى وهياكل ادارية تمكن من انجاز العمل.

في ظل هذه الظروف جرى التصويت على أول دستور أسس لقيام المؤسسات الديمقراطية وحدد هوية البلد ورغم مقاطعة بعض القوى فقد تمت المصادقة عليه بنسبة عالية الا أنها كانت مفهومة في سياقها الزمني وظرفها السياسي حيث لم تتشكل بعد أحزاب ولا جمعيات مدنية ولا حتى صحافة لتكون شاهدا عليها مع عدم وجود لوائح انتخابية موحدة وشفافة.

الا أن مطالب المعارضة المتكررة وتنديدها بما يحدث من تزوير دفع الدولة الى انشاء كتابة للدولة مكلفة باصلاح الحالة المدنية وهكذا تم تنظيم احصاء اداري سنة 1998 بهدف اعداد ارشيف الحالة المدنية وتجاوزت نسبة تغطيته 95 % ، وفي مرحلة لاحقة تم اعداد بطاقة للتعريف غير قابلة للتزوير والتي مثلت نموذجا متقدما في منطقتنا حيث تمت مركزة جميع المعلومات المتعلقة ببطاقة التعريف في قاعدة للبيانات على مستوى مشروع بطاقة التعريف والتي أسهمت في ضبط وتسهيل اعداد اللوائح الانتخابية التي لم تعد تحتاج الا الى ضغط على زر وفتحها أمام المواطنين لتحديد مكاتب تصويتهم. وهكذا ندرك أن الاحصاء ذا الطابع الانتخابي لم يكن ضروريا ولا مهما في الاعداد لأية عملية انتخابية لا بل أسهم في تعقيدها حيث وجد عشرات الآلاف من المواطنين أنفسهم لأول مرة خارج اللوائح الانتخابية بحجة أنهم لم يستفيدوا من احصاء انتخابي لم تكتمل شروطه الفنية والمالية والتنفيذية لذلك قلب المعادلة وحرم الكثيرين من حقوقهم في الانتخابات البلدية والتشريعية التي ستجري في تشرين الثاني (نوفمبر)، وكان الأولى اعداد اللوائح الانتخابية من قاعدة البيانات كما سيجري في الانتخابات الرئاسية القادمة فهي أكثر عدلا وانصافا فهذه عملية فنية لا ينبغي تسييسها.

وهكذا نرى أن هذا الاستفتاء عانى هو الآخر من لوائح لم تصل الى النسبة المطلوبة (90 % دوليا) من عدد الناخبين حيث وصل العدد 984000 تقريبا وهو ما يمثل نسبة 70 % ممن يحق لهم التصويت.

ولم تتخذ التدابير اللازمة في توفير مناخ يسمح بالشفافية فلم يكن الطرف الآخر ممثلا في مكاتب التصويت، وجرى اختيار رؤساء المكاتب من ضمن مجموعات لا تملك خبرة في الميدان ولم تتعود على استقلالية رؤساء المكاتب واحترامهم للقوانين.

وهكذا تتكرر تجربة الصناديق المحمولة دون شاهد ولكن هذه المرة على مستوى جميع مكاتب التصويت لتكون عرضة لكل ما يتنافى مع ما تعودنا عليه، على الأقل، في السنوات الأخيرة من ضرورة التأكد من هوية الناخب: رقم بطاقته على اللائحة وتطابق ملامحه مع وجهه وتأكد الحاضرين من ذلك.

كل هذه أمور لم يجر التعاطي معها ولذلك جاءت النتائج عكس كل التجارب الأخيرة، على الأقل، حاملة معها أرقاما هي أقرب الى الخيال منه للواقع.

ان بلدنا قطع أشواطا مهمة على طريق احترام ارادة الناخبين ونتائج صناديق الاقتراع ووصلنا الى مراحل متقدمة من شفافيتها من خلال التزام الادارة الحياد ومنح كل ذي حق حقه بغض النظر عن انتمائه السياسي، وعلينا أن ندعم هذا الاتجاه الحضاري والمدني السليم للتعاطي مع صناديق الاقتراع واعتبارها مرجعا مهما في رسم الخريطة السياسية للبلد.

فنحن ظننا أننا تجاوزنا هذه المعضلة منذ انتخابات 2001 و 2003 ولم يبق على الدولة الا كف أيدي أصحاب النظام عن استخدام المال العام والوظائف والمصالح في التأثير على نتائج الانتخابات، وهو شيء كان يجب العمل عليه في هذه المرحلة كدليل على حسن النوايا ولتدعيم المسلسل الديمقراطي بدل العودة به الى مراحله البدائية في التسعينيات حين كان الجميع يشكو ويتألم بما فيهم قادة سياسيون ومحامون وصحافيون باركوا ما جرى رغم أنه يبدو بدائيا بالمقارنة بما وصلنا اليه في بداية القرن الواحد والعشرين ولا يربو الى تطلعاتنا في خلق قطيعة مع ماض نلعنه كل يوم.

لقد قال أحدهم انه رغم تأييده للتعديلات الدستورية وفرح الموريتانيين بذلك الا أنه بدا حزينا على ما جرى باعتباره يتناقض وأدبيات الممارسة الديمقراطية فقد كان بودنا أن نمرر الدستور بنسب مقبولة ومعقولة تعطي صورة حسنة عن بلادنا وشعبنا وتؤسس لمرحلة جديدة تعزز مكاسبنا وتحقق النقلة المنشودة.

* كاتب من موريتانيا

الموقف النرويجي أفضل المواقف الغربية والعربية!

نضال حمد*

■ منذ بدأت أمطار الصيف تمطر قطاع غزة قنابل وصواريخ وقذائف، بالاضافة لما ترميه الطيور المعدنية الصهيونية المصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية، والممولة من أموال دافعي الضرائب الأمريكان، لاحظنا أن ردة الفعل النرويجية الرسمية كانت متوازنة، بينما قوى التضامن خرجت فورا الى الشارع، حيث ان أول احتجاج أمام سفارة اسرائيلية في الغرب عموما، كان يوم الخميس التاسع والعشرون من حزيران (يونيو) الفائت، حيث احتشد أكثر من مئة من المتضامنين النرويجيين وهم يحملون أعلاماً فلسطينية، ويافطات نادت بزوال ومقاطعة الاحتلال الاسرائيلي وبوقف العدوان والاعتقالات. كما طالب المحتجون حكومة النرويج باتخاذ مواقف أكثر حزما ووضوحا ضد السياسة العدوانية الاسرائيلية. وتبع ذلك اعتصام تضامني آخر أمام البرلمان النرويجي يوم السبت الموافق الأول من تموز (يوليو) الجاري.

أما صديق الشعب الفلسطيني النائب في البرلمان عن حزب اليسار الاشتراكي السيد بيورن ياكوبسن، فقد فجر مفاجأة ضخمة ومن العيار الثقيل، حين قال في تصريحات خاصة لموقع «الصفصاف» الاخباري المهتم بالشؤون العربية والفلسطينية في النرويج، وأخرى للتلفزيون الرسمي النرويجي، أنه يطالب الخارجية النرويجية باستدعاء السفير النرويجي من «اسرائيل» في حال دخلت الأخيرة غزة وتواجدت هناك، واحتجاجا على استمرار العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وأضاف ايضا في تصريحه للصفصاف: أنه يجب العمل على مساعدة الشعب الفلسطيني في هذا الظرف الصعب، والعمل أيضا على وقف ولجم الهجمة الاسرائيلية على الفلسطينيين. واعتبر ان ما يجري الآن حملة قاسية تلحق الضرر بالفلسطينيين، وان اسرائيل مستمرة في استعمال العنف والابتزاز ضد الفلسطينيين، علما أنه غير مسموح للدول استعمال مثل تلك الأساليب.

وعن أهمية سحب السفير قال: ان هذا من شأنه أن يضغط على الاسرائيليين لوقف هجماتهم العدوانية على الشعب الفلسطيني. ورغم انه في اجازة الصيف السنوية، والممولة من أموال دافعي الضرائب الأمريكان، لاحظنا أن ردة الفعل النرويجية الرسمية كانت متوازنة، بينما قوى التضامن خرجت فورا الى الشارع، حيث ان أول احتجاج أمام سفارة اسرائيلية في الغرب عموما، كان يوم الخميس التاسع والعشرون من حزيران (يونيو) الفائت، حيث احتشد أكثر من مئة من المتضامنين النرويجيين وهم يحملون أعلاماً فلسطينية، ويافطات نادت بزوال ومقاطعة الاحتلال الاسرائيلي وبوقف العدوان والاعتقالات. كما طالب المحتجون حكومة النرويج باتخاذ مواقف أكثر حزما ووضوحا ضد السياسة العدوانية الاسرائيلية. وتبع ذلك اعتصام تضامني آخر أمام البرلمان النرويجي يوم السبت الموافق الأول من تموز (يوليو) الجاري.

أما صديق الشعب الفلسطيني النائب في البرلمان عن حزب اليسار الاشتراكي السيد بيورن ياكوبسن، فقد فجر مفاجأة ضخمة ومن العيار الثقيل، حين قال في تصريحات خاصة لموقع «الصفصاف» الاخباري المهتم بالشؤون العربية والفلسطينية في النرويج، وأخرى للتلفزيون الرسمي النرويجي، أنه يطالب الخارجية النرويجية باستدعاء السفير النرويجي من «اسرائيل» في حال دخلت الأخيرة غزة وتواجدت هناك، واحتجاجا على استمرار العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وأضاف ايضا في تصريحه للصفصاف: أنه يجب العمل على مساعدة الشعب الفلسطيني في هذا الظرف الصعب، والعمل أيضا على وقف ولجم الهجمة الاسرائيلية على الفلسطينيين. واعتبر ان ما يجري الآن حملة قاسية تلحق الضرر بالفلسطينيين، وان اسرائيل مستمرة في استعمال العنف والابتزاز ضد الفلسطينيين، علما أنه غير مسموح للدول استعمال مثل تلك الأساليب.

وعن أهمية سحب السفير قال: ان هذا من شأنه أن يضغط على الاسرائيليين لوقف هجماتهم العدوانية على الشعب الفلسطيني. ورغم انه في اجازة الصيف السنوية، والممولة من أموال دافعي الضرائب الأمريكان، لاحظنا أن ردة الفعل النرويجية الرسمية كانت متوازنة، بينما قوى التضامن خرجت فورا الى الشارع، حيث ان أول احتجاج أمام سفارة اسرائيلية في الغرب عموما، كان يوم الخميس التاسع والعشرون من حزيران (يونيو) الفائت، حيث احتشد أكثر من مئة من المتضامنين النرويجيين وهم يحملون أعلاماً فلسطينية، ويافطات نادت بزوال ومقاطعة الاحتلال الاسرائيلي وبوقف العدوان والاعتقالات. كما طالب المحتجون حكومة النرويج باتخاذ مواقف أكثر حزما ووضوحا ضد السياسة العدوانية الاسرائيلية. وتبع ذلك اعتصام تضامني آخر أمام البرلمان النرويجي يوم السبت الموافق الأول من تموز (يوليو) الجاري.

أما صديق الشعب الفلسطيني النائب في البرلمان عن حزب اليسار الاشتراكي السيد بيورن ياكوبسن، فقد فجر مفاجأة ضخمة ومن العيار الثقيل، حين قال في تصريحات خاصة لموقع «الصفصاف» الاخباري المهتم بالشؤون العربية والفلسطينية في النرويج، وأخرى للتلفزيون الرسمي النرويجي، أنه يطالب الخارجية النرويجية باستدعاء السفير النرويجي من «اسرائيل» في حال دخلت الأخيرة غزة وتواجدت هناك، واحتجاجا على استمرار العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وأضاف ايضا في تصريحه للصفصاف: أنه يجب العمل على مساعدة الشعب الفلسطيني في هذا الظرف الصعب، والعمل أيضا على وقف ولجم الهجمة الاسرائيلية على الفلسطينيين. واعتبر ان ما يجري الآن حملة قاسية تلحق الضرر بالفلسطينيين، وان اسرائيل مستم